التركيب بين المحدثين والمتقدمين

أ/إيمان فاطمة الزهراء بلقاسم
جامعة تلمسان

لقد عالج النّحاة القدامى، والدّارسون المحدثون التّركيب معالجة شاملة، شملت جوانبه المختلفة، أما القدامى فقد اتّصفت معالجتهم بالدّقة والشمول، حيث حلّلوا التّركيب، وأبرزوا الوظيفة النّحوية للكلمات المكونة له، على أساس أبوابها النّحوية داخل نسيج العلاقات التي تربط الكلمات بعضها ببعض، والتي تتحقق بها الفائدة، أو المعنى الذي يحسن السكوت عليه، أما المحدثون فنراهم منقسمين فاختلفت تعاريفهم على اختلاف مدارسهم ما بين مؤيد ومنتقد، وهذا ما حاولت إبرازه عند دراسة نقطتين مهمتين: التركيب و الجملة.

أوّلا: التّركيب بين اللّغة والاصطلاح:

إنّ معالجة أيّ موضوع يستدعي الولوج في معانيه اللّغوية والاصطلاحية، لكي تتوضّح مسالكه، لهذا حاولت أن انطلق من العامّ إلى الخاصّ، غير أنني اصطدمت بتباين استعمالات التّركيب ومفاهيمه، ولعلّه أكثر المصطلحات اضطرابا وتداخلا.

أ- **التّركيب لغة:** تغصّ بطون المعجمات اللّغوية بمعاني التركيب؛ فقد جاء في الصّحاح، ركّبه تركيبا إذا وضع بعضه على بعض[1]، وفي اللّسان، تراكب السّحاب وتراكم إذا صار بعضه فوق بعض[2].

أمّا المُركّب فيأتي دالاّ على الأصل والمنبت؛ إذ تقول: فلان كريم المركب، إذا أردت به كريم أصل منبته في قومه[3].

والتّركيب بمعنى الضّم والتّأليف كذلك، فقد جاء في المعجم الوسيط:" ركب الشيء... ضمّه إلى غيره فصار بمثابة الشّيء الواحد في المنظر، و ركّب الدّواء و نحوه ألّفه من مواد مختلفة.[4]

إنّ التّركيب يقترن بمعان تكاد تحصر في الضّم، والجمع، والتّأليف ومن هذا المنطلق نجد أنّ هذه المعاني تجتمع في نقطة الثّنائية فلا ضمّ، ولا جمع، ولا تأليف إلاّ ما كان مؤلّفا من وحدتين فأكثر.

ويفضّل بعض اللّغويين المحدثين استعمال كلمة التّركيب Structure التي يدلّ اشتقاقها التاريخي على طريقة بناء الشّيء وإقامته[5]، ويضم قاموس اللسانيات لجورج مونان George Mounin تعريفا للتركيب يتلخّص في تعلّق عناصر الوحدات فيما بينها، لتمكّن اللّغة من أداء وظيفتها الأساسية المتمثّلة في الوظيفة التّواصلية[6]

ب- **التركيب في الاصطلاح :** يتّضح من خلال المعاني اللّغوية لمصطلح التّركيب أنه يقوم على الثنائية، وهذا ما نجده في قول الخليل بن أحمد (ت175هـ): «إنّ الكلمتين إذا ركبتا، ولكل منهما معنى وحكم، أصبح لهما بالتركيب حكم جديد»[7].

وإنّ من المفيد أن نتعرّض للتفريق بين التّأليف والتركيب، إذ إن ضمّ كلمة فأكثر إلى كلمة أخرى، كَبَعْلَبكّ❖، وغلام زيد... تركيبٌ، بخلاف التّأليف؛ إذ يشترط فيه وقوع الألفة بين الجزأين، فهو أخصّ منه وهو تركيب وزيادة[8]؛ والترتيب كالتركيب، لكن ليس لبعض أجزائه نسبة إلى بعض، تقدما و تأخرًا، وجمع الحروف البسيطة ونظمها لتكون كلمة.[9]

جاء في أنوار الرّبيع أنّ التّركيب هو ضمّ كلمة إلى أخرى، لا على طريق سرد الأعداد، مثل قولك: قلم قرطاس، كتاب باب، فالمركّب إذا ما ضمّت فيه كلمة إلى أخرى بهذا المعنى، و هو أربعة أقسام:

إسنادي: إن اشتمل على نسبة بين الألفاظ يحصل بها فائدة... وإضافي: نحو كتاب الله، ووصفي: نحو الإنسان الكامل، ومزجي عددي: نحو خمسة عشر، و غير عددي كسيبويه."[10] وهذا التّعريف جامع لمختلف أنواع التركيب، ولعلّ التركيب الإسنادي هنا هو الذي يدل على المعنى، بخلاف التّراكيب الإضافية والوصفية والمزجية التي قد تندرج ضمن التّراكيب غير التامّة التي لا يحسن السّكوت عليها.

وإذا نظرنا في الدّرس اللساني وبالأخصّ عند أندري مارتيني Andret Martiné الذي تبنى مبدأ ازدواجية التقطيع La double articulation أوجد ما يسمى بالوحدتين الصّوتيتين، تنصرف دلالتهما إلى مصطلح الفونيم Phonème، ومن شأن المزاوجة بينهما بجامع من العلاقة الاعتباطية أن تفضي إلى إنتاج ملفوظ تتحدد أبعاده اللّسانية الدلالة صرفيا؛ ذلك أنّ الوحدات اللّسانية الصّوتية تقوم فيما بينها علاقات تركيبية تنهض على أساس من التّباين والتّخالف، يتمثّل بُعدها الصّرفي في إنتاج ملفوظات ذات معان مفردة لا يستقيم الكلام بها على انفرادها معزولا بعضها عن بعض، وإنما يستقيم باجتماعها على شكل ضمائم من الكلمات أو الوحدات الصّرفية الدنيا؛ أي بتضامّ أزواج مما يصطلح عليه لسانيا بالمونيمات Monèmes أو المورفيمات Morphèmes [11]، وقد تكلّم عبد القاهر الجرجاني في هذا الشّأن، ورأى أنّ الكلمات لا يمكن أن تؤدّي وظائفها الدّلالية حين يعزل بعضها عن بعض، وإنّما ألحّ على اجتماعها، وجعل بعضها بسبب من بعض، مع توخّي معاني النّحو فيما بينها. ولعلّ ما ذهب إليه مارتيني في منهجه الوظيفي هو نفسه ما يقصده المنزلي عندما تحدث عن التّركيب المزجي، فإنّه يفقد دلالته عند تقطيعه إلى وحدات صغرى.

ونلمح هذا المفهوم عند ابن جني (ت392هـ)، و يدل أن تركيب هذه الكلمة من (ب ز و) أن الفعل منها عليه تصرف وهو قولهم: «بزا يبزو إذا غلب وعلا ومنه البازي»[12].

كما أن أندري مارتيني قد تحدّث عمّا يسمّى بالمونيمات المركبة Synthèmes ، والتي عرّفها بأنها ائتلاف بين مونيمين أو أكثر، منكشفين بواسطة الاستبدال[13]، فهذا التعريف قريب من الاستخدام السوسيري لمصطلح التركيب Syntagme والذي يتشكل عنده من وحدتين متعاقبتين أو أكثر، تتشكل فيما بينها علاقات سياقية تتسم بالطابع الحضوري، تقوم أساسا على تقابل عبارتين أو أزيد في سلسلة موجودة بالقوة؛ إذا فالتركيب عند سوسير لا يخصّ الكلمة في حد ذاتها، وإنما يخص مجموعها[14].

والظّن أنّ هذا المفهوم يتضمّن معنى التّركيب الإسنادي، يضيف المنزلي[15] شارحا الإسناد بأنّه إن أفاد فائدة تامّة مقصودة يحسن السّكوت عليها سُمّي كلاما وجملة نحو: العلم نور والأدب مشكور، وأنّه إن أفاد فائدة غير مقصودة سُمّي جملة لا كلاما كجملة الشّرط والصّلة[16]، فحسبه الكلام والجملة هما نوع من أنواع التركيب،كما أن العلاقة النّحوية هي التي تحدد نوع التركيب، ذلك «أنّ التركيب على ضربين؛ تركيب إفراد، وتركيب إسناد، فتركيب الإفراد أن تأتي بكلمتين فتركّبهما وتجعلهما كلمة واحدة نحوية يرتبط بعضها ببعض لتتمّم معنى واحدا يصلح أن يشغل وظيفة نحوية واحدة أو عنصرا واحدا من عناصر الجملة، بحيث إذا أفردت هذه المجموعة وحدها لا تكون جملة مستقلّة. وبذلك ينتقل المركّب الاسمي بوصفه عنصرا واحدا من عناصر الجملة إلى مجال دلالي مختلف قد يتّسع وقد يضيق فيصبح صالحا للتبادل مع كلمات أخرى، ويصبح صالحا للاستجابة الوظيفية في علاقة نحوية مع مجموعة من مجالات دلالية أخرى»[17] والعلاقة الإسنادية مرتبطة بالاختيار، ولقد عبَّر ابن جني عن هذا في قوله: «ألا تراك حين تسمع (ضرب) قد عرفت حدثه، وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فعل، ولا بدّ له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من موضع آخر لا من مسموع ضرب. ألا ترى أنّه يصلح أن يكون فاعله كلُّ مذكّر يصح منه الفعل مجملا غير مفصل.فقولك: (ضرب) زيد وضرب عمرو، وضرب جعفر ونحو ذلك شَرع سواء، وليس بأحد الفاعلين هؤلاء ولا غيرهم خصوص ليس له بصاحبه كما يخصّ بالضرب دون غيره من الأحداث وبالماضي دون غيره من الأبنية» فالفعل ضرب بدلالته على الزّمن والحدث يختار فاعله، فلا يصحّ إلاّ أن يكون مذكرا وأن يكون قادرا على الضّرب، فالعلاقة النّحوية قد اختيرت على أساس كلمة "ضرب"؛ غير أنّ تشومسكي Chomsky يتحدّث عن الاختيار ولكنّه اختيار مقيّد Selection Restriction، مهمّته أنّه يهدف إلى إزالة التناقض الدّلالي بين التّراكيب الإسنادية وغيرها[18].

وما نستخلصه من فحوى ما تقدم أن التركيب هو ذلك التّلاؤم بين الكلمات بغية الوصول إلى معنى معيّن، فهو يتضمن ضمّ الكلمات بعضها إلى بعض بناء على المعنى المنشود مع مراعاة معاني النّحو، وما يترتّب عليه من تقديم وتأخير وذكر وحذف وتعريف وتنكير وغير ذلك.[19] وهذا هو المنشود، فالتعريف الأوّل يختص بتكوين الكلمة "مفردة" في حد ذاتها،

غير أنّ التعريف الأخير المراد به ضمّ وترتيب الكلمات ضمن نسق معين من أجل توليد جملة أو جمل تؤدي معنى معيّنا.

ففي حين يجعل بعضهم التّركيب قطاعا من النّحو يصف القواعد التي من خلالها نؤلف في جمل الوحدات الدالة،[20] نجد آخرين يفرّقون بين علم النّحو وعلم التّراكيب،فيجعلون علم التّراكيب أعمّ وأشمل، بحيث يشمل علم الصّرف وعلم النّحو ويسمّونه علم القواعد، وهو يختصّ بدراسة العلاقات داخل نظام الجملة وحركة العناصر يقول ماريو باي: «فالتغيرات الحادثة هنا داخل الكلمات نفسها تشكّل موضوع علم الصّرف الذي يختصّ بدراسة الصّيغ، وتنظيم الكلمات في نسق معيّن يشكّل موضوع علم النّحو، وإنّ الصّرف والنحو ليكوّنان ما يسمى بعلم القواعد أو التّركيب أو قوانين المرور التي لا يمكن أن تنتهك تجنّبا للوقوع في ورطة تفوق تيّار المعاني المتدفّق الذي يربط متكلّما بآخر، وتوقف التفاهم الذي هو الهدف الأساسي أو الوحيد للّغة»[21].

كثيرا ما يعبّر عن مصطلح الجملة بالتركيب، فهي عند تمّام حسّان النمط التركيبي نفسه[22]، و تقول خولة الإبراهيمي: «قد نجد هذا المصطلح مستعملا للدّلالة على مفهوم الجملة ولكنّه أوسع مجالا منه، إذ يدلّ على أنواع من التّراكيب عديدة لا تدخل في عداد الجملة، مثل: التّركيب العددي والتّركيب المزجي والتّركيب الإضافي »[23].

ثانيا: الجملة والكلام والقول:

مفهوم الجملة؛ اجتهد الباحثون منذ أقدم العصور على اختلاف منازعهم ومناهجهم، في تحديد مفهوم مصطلح الجملة، فقدّموا لنا عددا ضخما من التعريفات أربى على ثلاثمائة تعريف، وهذه الكثرة من التّعريفات تُبرز الصّعوبة البالغة في تحديد الجملة، فهي على كثرتها غير جامعة ولا مانعة كما يقول المناطقة، ذلك بأننا نعرف معرفة حدسية حدود الجملة تقريبا، ولكننا لا نستطيع أن نعبّر تعبيرا دقيقا أو نضع المعايير الضّابطة لهذا الحدس[24].

ولم يكن نحاة العربية بمنأى عن هذه الاختلافات التي تطال مفهوم الجملة، فقد جعل بعضهم مصطلح الجملة رديفا لمصطلح الكلام كابن جني والزمخشري،جاء في الخصائص: «أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو زيد أخوك وقام محمد»[25]، وقال الزمخشري: «الكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يأتي إلاّ في اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة»[26]، ويضيف ابن جني موضّحا الفرق بين القول والكلام: «قولنا قام زيد، يعدّ كلاما، فإن أدخلنا عليه (إن) إن قام زيد، رجع بالزّيادة إلى النقصان فصار قولا لا كلاما، ألا تراه ناقصا ومنتظرا التّمام بجواب الشّرط »[27].

ويتبيّن من آراء ابن جني، أنّ القول أعمّ من الكلام والجملة، لا يشترط فيه أن يؤدي معنى مستقلا بنفسه، فتكون بذلك الوحدات المفردة والمركبات التي لم تتضمن معنى مستقلا قولا[28].

لقد جعل ابن فارس كلاّ من الكلام والجملة مترادفين، وهذا ما نلمسه في باب العموم والخصوص، عندما يقول: «العام الذي يأتي على الجملة لا يغادر منها شيئا وذلك كقوله جل ثناؤه: ﴿ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖ ﴾[29]، وقال: ﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾[30] ثم في الباب نفسه يقول: «وقد يكون الكلامان متصلين، ويكون أحدهما خاصا والآخر عاما»[31]. لقد عرّف أحمد بن فارس الكلام، في باب القول من حقيقة الكلام فيقال: «زعم قوم أن الكلام ما سمع وفهم، وذلك كقولنا: "قام زيد، وذهب عمرو". وقال قوم: الكلام حروف مؤلّفة دالّة على المعنى».[32] والقولان متقاربان، لأنّ المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدلّ على المعنى.

يرى محمّد حماسة في التّعريفين اللذين أوردهما ابن فارس، أنّ مدلول الكلام مطابق للجملة، لأنّ تمثيله يشير إلى ذلك صراحة، ولنا أن نفهم أنّ (الفهم) في التعريف الأوّل هو الفهم الحاصل من جملة مفيدة، وإن كان لم يشترط التّركيب، فقد يكون المسموع المفهوم كلمة واحدة مثلا، ولكنّها تؤدّي من حيث الدّلالة الكاملة ما تؤديه مجموعة كلمات، وفي محاولة ابن فارس التوفيق بين التعريفين اللذين أوردهما كان دقيقا عندما قال هذه العبارة العلمية (لا يكاد) ونحن بعد لا نرى أن هذين التعريفين متقاربان كما رأى ابن فارس لأنّ أوّلهما لا يشترط مجموعة (حروف) أيّ كلمات، ولا يشترط الإسناد أو التأليف وهو تعريف دقيق، أما الثاني فإنه يشترط أن يكون الكلام أو الجملة (مؤلفا) من حروف وهذا التعريف مع صحّته يدفع بالدّارس أن يقدّر ويؤوّل عندما يجد جملة مفيدة من (حرف) واحد مثلا حتى يكون الكلام حروفا مؤلفة[33].

وسوّى عبد القاهر الجرجاني هو أيضا بين المصطلحين، حيث يقول: «اعلم أنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمّى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو خرج زيد سمّي كلاما وسمي جملة»[34]. وهنا يشترط الجرجاني التّركيب والإفادة.

ولم يستخدم سيبويه (ت180هـ) مصطلح الجملة على الوجه الذي تناوله به من جاء بعده كما صرّح بذلك محمد حماسة إذ يقول: «ولم أعثر على كلمة الجملة في كتابه إلا مرّة واحدة، جاءت فيها بصيغة الجمع، ولم ترد بوصفها مصطلحا نحويا، وردت بمعناها اللغوي»[35]، وقد استنتج ابن جني أنّ سيبويه قد عنى بالكلام الجملة حين قال: «قال سيبويه: اعلم أنّ (قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا ففرق بين الكلام والقول كما ترى... ولما فيه أنّ الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها»[36]. ويبدو أنّ ابن جني قد استنتج هذا المعنى من خلال مدارسته للكتاب، فمصطلح الجملة بالمعنى المعروف، ظهر إذا على يد من جاء بعد سيبويه من أمثال ابن جني والزمخشري وقد سوّوا بين مصطلح الكلام والجملة، ودرج على ذلك جمهور النّحاة كما يقول أبو البقاء العكبري الذي حشد أدلّة متعدّدة ليبرهن على أنّ «الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة وأنه لفظ يعبّر بإطلاقه عن الجملة المفيدة وأنّ هذا قول جمهور النحاة»[37]، غير أن هناك من اعترض على استنتاج

ابـن جـني، فـالرازي في بـاب أفـرده للمباحـث المتعلّقـة بالكلمـة يقـول: «فالكلمـة غـير الكـلام، فالكلمة هي اللّفظة المفردة، والكلام هو الجملة المفيدة... وابن جني وافق النحويين واستبعد قول المتكلمين، وما رأيت في كلامه حجة قوية في الفرق سوى أنه نقل عن سيبويه كلاما مشعرا بأن لفـظ الكـلام مختص بالجملـة المفيـدة، وذكـر كلمـات أخـرى إلا أنهـا في غايـة الضـعف»[38]، ويذكر آخر أنه قد استخرج حوالي مائة موضع ذكر فيها سيبويه مصطلح الكلام ولم يكن يعني به الجملة بتاتا، فوجد أن مصطلح الكلام كان يعني به عدة معان أهمها: الاسم، الحرف، عموم النثر العربي، تمام الفائدة وغيرها[39].

بينما فرّقهم بعضه الآخر بين المصطلحين؛ ولعلّ أوّل من استعمل مصطلح "الجملة" بمفهومه النحوي صراحة، هو المبرّد (ت285هـ) في مقتضبه، عند حديثه عن الفاعل فقال: «هذا باب الفاعل وهو رفع، وذلك: قام عبد اللّه، وجلس زيد. وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن السّكوت عليها، و تجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد» [40] وفي هذا الشّأن يذكر تمّام حسّان أنّ المبرّد لم يفرد بابا خاصا للجملة معرفا لها و مبينا أقسامها وعناصرها، وأنواعها، وإذا كان لفظ الجملة اتّخذ لديه مصطلحا فالمصطلح لا يأتي هكذا طفرة، إنّما يخضع لمراحل يمرّ بها واتّفاق يجمع عليه العلماء،كما أن للمصطلح شروطا يجب أن تتوافر فيه[41].

وممّن فرّق بين الجملة والكلام الأستراباذي (ت686هـ) الذي يقول: «إن الجملة ما تضمّنت الإسناد الأصليّ سواء كانت مقصورة لذاتها أم لا. كالجملة التي هي خبر المبتدإ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر، واسما الفاعل، والمفعول، والصفة الشبّهة، والظّرف مع ما أسند إليه والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته فكلّ كلام جملة ولا ينعكس»[42].

يرى ابن هشام (761هـ) أنّ الإفادة تخصّ الكلام دون الجملة، «ولهذا تراهم يقولون جملة الجواب وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام، والكلام هو القول المفيد بالقصد»[43] والإفادة عنده «ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ(قام زيد) والمبتدإ وخبره كـ(زيد قائم) وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضرب اللص، أو قام الزيدان؟ وكان زيد قائما، وظننته قائما»[44].

إذا؛ الجملة عند ابن هشام تقوم على الإسناد سواء أفاد أم لم يفد؛ فالتركيب الإسنادي يسمى جملة، فإن أفاد سمي كلاما.

ويأتي السيوطي ليُوفق بين الاتجاهين السّابقين، حيث حدّ الجملة بأنها القول المركب، وجعل أساسها الإسناد مقصودا لذاته أولا. ثم أباح مرادفتها للكلام معلّلا ذلك على أنّه على سبيل المجاز قائلا: «وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا أو جوابا أو صلة

فإطلاق مجازي، لأن كلا منهما كان جملة قبلُ، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظرا إلى أنهم كانوا كذلك».[45]

ومن النّحاة من يرى أنّ الخلاف بين الفريقين خلاف لفظيّ منشؤه غياب المصطلح النّحوي المناسب لهذا النّوع من التّركيب الذي يقوم بوظيفته ضمن تركيب أكبر (الجملة)، فالنحاة الذين يقولون بترادف الجملة والكلام ليس عندهم إشكال في أنّ التركيب التالي: "بلغني أبو حنيفة علمه وافر" جملة مكونة من ثلاث أجزاء هي: "بلغني" و"أبو حنيفة علمه وافر" و"علمه وافر" وليس كل جزء من الأجزاء مستقلا بذاته بل هو جزء من تركيب أكبر وهو الجملة، أمّا الأجزاء المكوّنة لهذا التّركيب فليست جملة لعدم انطباق حد الجملة (الكلام) عليها لخلوها من شرط الاستقلال، لأنّ الجملة عندهم كلام مستقل مفيد لمعناه[46].

بينما هناك من الباحثين المحدثين من نوه بجهودهم وأثنى عليها، بل إن هناك من يرى أن دراساتهم تقف اليوم شامخة أمام أحدث النظريات اللغوية في الغرب.[47]

على الرّغم من تنويه المحدثين بجهود القدماء، يرى بعضهم أنّ هذه الاختلافات حول مفهوم الجملة وعلاقتها بالكلام في غالبها تقنع بشرح التّعريف دون أن تزيد شيئا في الاستقلال بفكرة الجملة ومعالجتها بدراسة خاصة وتكتفي بدراسة المراد من الفائدة بأنّها النّسبة بين الشيئين إيجابا كانت أو سلبا لكون اللّفظ الصّادر من التّكلم مستندا على شيئين هما المحكوم عليه والمحكوم فحسب، ومن العجيب أنّهم لا يرون ضررا في احتياج السّامع إلى شيء آخر غيرها، فلا يضرّه احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها مع أنّ هناك كثيرا من التّراكيب لا تتمّ فيها الفائدة إلاّ بذكر المتعلقات[48].

ويأخذ الدارسون المحدثون على القدامى أنهم لم يهتموا بالجملة الاهتمام الذي كان ينبغي أن يكون، ويرون أنهم انحرفوا عن وجهة البحث الصحيح، وأنهم حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة و ضيعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة [49].

وهذه بعض آراء المحدثين لنلمس من خلالها الإضافات التي جاءت لتثري جهود القدماء أو تسهم في توجيه الدّرس النّحوي.

يرجع اهتمام الدارسين المحدثين بالجملة إلى أنها الوحدة التي تتمثل فيها أهم خصائص نظام اللغة، إذ إنّ تأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها، لا تكون العبارات مفهومة، ولا مصورة لما يراد بها حتى تجري عليه ولا تزيغ عنه والقوانين التي تمثل هذا النظام وتحدّده تستقر في نفوس المتكلمين وملكاتهم وعنها يصدر الكلام في شكل وحدات أساسية تسمى جمل [50].

يـرى تمّام حسّان أنّ الجملة هـي: «المجموعة الكلامية» فبذلك، الكلام هو عبارة عن مجموعة من الجمل لذلك فهو أعمّ منها، ويضيف بقوله: «أمّا الذي يتكوّن من عملية الإسناد فيسمّى الجملة وهي ذات علاقات إسنادية مثل علاقة المبتدإ بالخبر، والفعل بفاعله والفعل ونائب فاعله والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله»[51].

كما يرى عبد السّلام المسدّي أن الجملة المستقلة هي أكبر وحدة نحوية في الكلام وتتميز بشيئين أولهما أنّ أجزاءها تترابط عضويا وثانيها أنها لا تتدرج في بناء نحوي أوسع منها[52].

ذهب إبراهيم أنيس إلى تعريفه للجملة بقوله: «إن الجملة في أقصر صورها هي أقلّ قدر من الكلام يفيد السّامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أم أكثر»[53].

هذا التعريف يجيز أن تتركّب الجملة من كلمة واحدة، أي إنّ فكرة الإسناد ليست لازمة لتشكيل جملة صحيحة، بالتالي لم يعقد تعريفا للجملة على أساس الإسناد.

يذهب مهدي المخزومي إلى أنّ الجملة هي الصّورة اللّفظية الصّغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات، وهي المركّب الذي يبين المتكلم به أن الصورة الذهنية كانت تألّفت أجزاؤها في ذهنه ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع. والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها تتألف من ثلاثة عناصر رئيسة هي: المسند إليه أو المتحدث عنه أو المبنى عليه، المسند، الذي يبنى على المسند إليه [54].

من خلال التعريف نجده يشترط أن يكون الإسناد أحد مقوماتها فالتركيب الذي لا إسناد فيه كالنداء يسميه " المركب اللفظي"؛ إلا أنه عندما اشترط الإسناد أساسا للجملة فإنّه لم يتمكّن من إحداث فكرة كاملة في أسلوب الشّرط، لأنّ هذا الأخير يتكوّن من جملتين تربط بينهما أداة الشّرط، كلّ منهما هي جملة تحقق فيها شرط الإسناد، ومع ذلك لم يكتمل المعنى، لكنه تراجع عن ذلك لأننا في الشّرط إذا نطقنا بجملة واحدة فإنه لا يكتمل المعنى بقوله: «ليست جملة الشّرط جملتين إلاّ بالنظر العقلي والتحليل المنطقي، أمّا النّظر اللّغوي فجملتا الشّرط جملة واحدة، وتعبير لا يقبل الانشطار، لأنّ الجزأين المعقولين فيها إنما يعبّران معا عن فكرة واحدة، لأنّك إذا اقتصرت على واحدة منهما أخللت بالإفصاح عمّا يجول في ذهنك وقصرت عما يجول فيه إلى ذهن السامع»[55].

وعند عبّاس حسن الكلام أو الجملة هو ما ترّكب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل، ويقرّر أنّ الجملة الخبرية إذا وقعت صلة للموصول أو نعتا أو حالا أو تابعة لشيء آخر كجملة الشّرط لا جوابه فإنّها لا تسمّى جملة إذ لا يكون فيها كلام مستقل بالسلب أو الإيجاب تنفرد به، ويقتصر عليها وحدها [56].

وما نلاحظه أن مفهوم التركيب يأخذ حيّزا واضحا من اهتمامات اللسانيّين، فيُتخذّ أساسا لتعريف الجملة من منظور كونها تركيبا لغويا مستقلا غير محتوى في تركيب أكبر

منه؛ فعباس حسن ينصّ على أن يكون للجملة كيان مستقلّ معنوي. فإذا كان المركب الإسنادي من فعل وفاعل أو مبتدإ وخبر يمثل عنصرا في تركيب لغوي أطول لا يسمّى جملة، هذا التّعريف للجملة يطابق تعريف بلومفيد Bloomfield إذ يعرف الجملة بأنها الشكل اللغوي المستقل الذي لا يكون متضمنا في تركيب نحوي أو شكل لغوي أطول[57].

وجاء تعريف الجملة في معجم لاروس Larousse بأنّها وحدة تركيبية تتضمّن عادة فعلا ترتبط به في الغالب عدة كلمات، وينشأ عنها تعبير عن فكرة [58]، فهذا التعريف قد ربط بين الإسناد والإفادة وهو لا يفرق بين الكلام والجملة، ولعلّ هذا التعريف موافق لما جاء عند عباس حسن.

تطرق برجستراسر إلى الفرق بين الكلام والجملة وهو اتجاه آخر، فرأى أن أكثر الكلام عنده جمل، والجملة مركبة من المسند ومسند إليه[59]، ويذهب إلى أنّ من الكلام ما ليس بجملة، بل هو كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عاطفية غير إسنادية، مثل ذلك النداء.فإن (يا حسن) "ليس جملة ولا قسما من جملة، وهو مع ذلك كلام"[60] فعنده كل كلام جملة وليس كل جملة كلاما.

وإذا اتجهنا إلى دي سوسير De Saussure نجد أنّه تناول الدراسة اللّسانية للّغة عن طريق الثنائيات، فكانت دراسته دقيقة ومعقدة، فقد ربط دراسته بعلوم مختلفة تبدو للوهلة الأولى بعيدة عن اللغة، مثلا هو يرى بأن الكلام Parole له أشكال متعددة؛ فيزيائي، وفيزيولوجي، وهو فردي Individuel، واجتماعي Social في الوقت نفسه، واللغة Langage عنده أكثر أهمية من الكلام، فهي نتاج اجتماعي لملكة الكلام، ومجموعة من المواصفات يتبناها الكيان الاجتماعي ليمكن الأفراد من ممارسة هذه الملكة[61].

نصل في نهاية المطاف إلى العالم اللغوي تشومسكي Chomsky الذي ركّز في دراسته للنحو على القواعد الكلية التي تتيح توليد عدد غير متناه من الجمل يفهمها المتكلم أو السّامع لأول مرّة يسمعها، وهذه القواعد تشترك فيها جميع اللّغات [62]؛ ويتضمّن تعريف اللّغة عنده تعريفا للجملة، يقول: «نعتبر أنّ اللّغة هي مجموعة منتهية أو غير منتهية من الجمل، كلّ جملة منها طولها محدود ومكّونة من مجموعة منتهية من العناصر، وكل اللّغات الطبيعية، في شكلها المكتوب والمحكي تتوافق مع هذا التّعريف، ذلك أن كلّ لغة طبيعية تحتوي على عدد متناه من الفونيمات Phonèmes (الحروف الأبجدية) وكل جملة بالإمكان تصوّرها كتتابع فونيمات علما بأن عدد الجمل غير متناه»[63]، نلاحظ من خلال هذا التّعريف أنّ تشومسكي يحدد الجملة بتتابع الأصوات فهو لا يركّز على الإسناد بين عناصر الجملة ويغفل الجانب الدلالي؛ ويسمّي تشومسكي الجملة الصحيحة بالجملة الأصولية وهي التي تكون مركّبة على نحو جيد، وهي غير أصولية agrammatical إذا انحرفت عن المبادئ التي تحدد الأصولية في هذه اللغة[64].

ويدرك تشوسكي أنّ للجملة بنيتين؛ العميقة Profonde والسّطحيةSurface ، ونميِّز بين الجملة العميقة وبين بنية الجملة السّطحية: الأولى هي البنية المجرَّدة والضمنية والتي تُعين التفسير الدلالي، والأخرى هي ترتيب الوحدات السّطحي الذي يُحدّد التّفسير الفونيتيكي والذي يُردّ إلى شكل الكلام الفعلي الفيزيائي وإلى شكله المقصود والمُدرك [65]، والذي يبدو أنّ هذا الاختلاف أمر طبيعي، فقد نقل صاحب نظام الجملة في شعر المعلقات عن يونغ أن تعريفات الجملة تربو على الثلاثمائة[66]، ويذكر جورج مونان أن هناك مائتي تعريف للجملة، وهذه التّعريفات تصدر عن منطلقات مختلفة منها:

- المنطلق النّسبي المنطقي والذي يركز على الإفادة، أو كما يقول نحاتنا على المعنى الذي يحسن السّكوت عليه.

- المنطلق المنطقي والذي يرى أنّ الجملة تعبّر عن قضيّة وأنّ أجزاء القضية وهما يشبهان المسند والمسند إليه عندنا.sujet et prédicat الموضوع والمحمول.

- المنطلق الصّوتي والذي ينظر إلى الجملة من خلال الفواصل والمقاطع والمنحى الصّوتي.

- المنطلق الكتابي والذي يقصد في تحليله أو دراسته للجملة انطلاقا ممّا هو مكتوب وليس ممّا هو منطوق[67].

واللافت للانتباه أنّ المحدثين استطاعوا تفادي الكثير مما وقع فيه القدماء حول الفرق بين مصطلحي الكلام والجملة، فقد استطاعوا أن يتخلّصوا من بعض القيود التي ربطت التفكير اللّغوي القديم بالتفكير الفلسفي والمنطقي. وقد درس المحدثون اللّغة بعيدا كلّ البعد عن الخلفيات الفلسفية معتمدين على الملاحظة والاستقراء والفرضيات وقد ثار كثير منهم ضد الدّرس القديم ومنهجه الذي شبه بالمنهج الفقهي عندما بدأ القول بالوجوب والجواز وأصبحت القواعد سيدة النصوص[68].

هذا ما أمكن تلخيصه من آراء، وقد رأينا أنّ معظمها يستند إلى شرطي الاستقلال والإفادة.

إنّ اختلاف النّحاة حول مفهوم الجملة أُضيف إليه اختلاف آخر تعلّق بتصنيف الجملة إلى أقسام، ومعظم النّحاة القدامى قسّموا الجملة إلى قسمين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وهذا التّقسيم مبنيّ على العلاقة الإسنادية بين المسند والمسند إليه، وقد عرفها سيبويه بأنها «ما لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا» ثم مثّل لصور المسند والمسند إليه بمثالين يقصران هذه العلاقة على نوعين من الجمل هما الجملة الاسمية والجملة الفعلية، والمثالان هما: عبد الله أخوك هذا أخوك، ويذهب زيد[69].

قد أشار الزمخشري إلى أنّ الجمل أربع، مع إقراره بأن الجملة نوعان، وجاء حديثه عن أنواع الجمل عند ذكره لأنواع الخبر فقال الجملة على أربعة أضرب؛ فعلية واسمية وشرطية وظرفية [70].

من النّحاة من قسّم الجملة إلى ثلاثة أقسام هي الجملة الاسمية والجملة الفعلية والجملة الظّرفية، وذهب إلى هذا التّقسيم ابن هشام في المغني ضمن باب عقده للجملة سماه شرح الجملة[71] وتبعه في هذا التقسيم السيوطي[72].

ولقد قسّم ابن هشام الجملة إلى نوعين: كبرى وصغرى، وذلك من جهة أنّ جملا تتضمّن عملية إسنادية واحدة وأخرى تتضمن أكثر من عملية إسنادية.

ويذهب إلى أبعد من ذلك حين قسّم الجملة الكبرى إلى قسمين: جملة ذات وجهين وجملة ذات وجه، وبيّن أنّ الجملة الكبرى ذات الوجهين هي اسمية الصّدر فعلية العجز نحو "زيد يقوم أبوه" أو فعلية الصدر اسمية العجز نحو "ظننت زيدا أبوه قائم".

وأمّا ذات الوجه فما كانت اسمية الصدر والعجز مثل "زيد أبوه قائم" أو فعلية الصدر والعجز مثل "ظننت زيدا يقوم أبوه "[73].

يفهم مما سبق أنّ الأساس الذي اعتمده النّحاة القدامى في تقسيم الجملة يعود إلى مبدإ الإسناد من ناحية، وإلى الأصل الذي بدأت منه الجملة من ناحية أخرى. تضمنت الجملة أكثر من إسناد، كان الإسناد المقصود لذاته هو الجملة الكبرى وما لم يكن كذلك فهو الجملة الصغرى.

أمّا التّصنيفات التي قدّمها المحدثون من النّحاة العرب فلا تختلف عن تصنيفات القدماء إلاّ في التسميات، لأنّ المنطلقات واحدة؛ ولذا ذهب عبد اللّطيف حماسة إلى تقسيم الجملة ثلاثة أقسام:

- الجمل التامة: وهي الجملة الإسنادية التي يكون فيها الإسناد مقصودا بالذّات، ويلزم فيها تضامّ عنصري الإسناد، ولا يحذف أحدهما إلا إذا علم من قبل المستمع، أو كما قال ابن مالك:

وحذفُ ما يُعلم جائزٌ كَمَا تقول: "زيدٌ" بعد مَنْ عِندَكُمَا؟

- الجمل الموجزة وهي التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد، ويحذف الثاني حذفا واجبا أو غالبا... ويمكن القول إجمالا إنّ كثيرا من الجمل التي حذف أحد طرفيها لدى النّحاة من هذا النوع مثل: نتكلم - استقمن قال تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[74].

ونعم أو لا كإجابات موجزة فهي تمثّل تركيبا ذكر فيه عنصر واحد في سياق الإجابة عن سؤال، فتكون أحرف الجواب مفهومة ومفيدة [75].

- الجمل غير الإسنادية: وهي ما يمكن عدّه جملا إفصاحية، أيّ كانت في أوّل أمرها تعبيرا عن موقف انفعالي ما كالتعبير عن التعجب أو المدح أو الذم أو غير ذلك من المعاني ثم أخذ التعبير عن هذه المعاني صورة تركيبية محفوظة، هذه العناصر تشمل على إحدى الخوالف، والخوالف كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية ؛ويجمعها في سبعة أنواع:

1 - جملة الخالفة، مثل هيهات العقيق، أو عليكم أنفسكم.

2 - الجملة التعجبية على صيغة ما أفعله أو أفعل به؛ نحو ما أجمل السماء، أجمل بالسماء؛ ويقول الزمخشري عن الجملة التعجبية لا يتصرف فيها بتقديم ولا بتأخير ولا فصل إلا بأشياء محدودة، مما يؤكد أنها تركيب مسكوك كالأمثال.

3 - جملة المدح والذّم، مثل نعم الرّجل زيدُ، أو نعم رجلا زيدُ، ونحو قوله تعالى: ﴿وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ﴾[76].

4 - جملة خالفة الصّوت، وهي أسماء الأصوات، ما وضع لخطاب ما لا يعقل أو ما هو في حكمه من صغار الآدميين من أجل الزّجر أو الدّعاء، أو لحكاية الأصوات، وهذه الأصوات لا ضمير فيها (بخلاف أسماء الأفعال) ويَعدّ ابن جني خالفة الأصوات جملة مفيدة مستقلة و مثّل لها بـ "حاء و عاء في الأصوات ".

5 - الجملة الندائية، وما يدخل في حكم النداء كالاستغاثة والندبة.

6 - الجملة القسمية، وتعد من الجمل غير الإسنادية لأن القَسَم جملة إنشائية إفصاحية، لها صورها المسكوكة الخاصة.

7 - الجملة الإغرائية والتحذيرية، مثل إياك والشرّ؛ أخاك أخاك[77].

يرى مهدي المخزومي أن الجملة ثلاثة أقسام:

الجملة الفعلية، الجملة الاسمية، الجملة الظرفية[78] ؛ ومن الواضح أنّه يؤسّس تقسيمه للجملة على مبدإ الإسناد، مراعيا المسند، هل هو الفعل، أم الاسم، أم الظرف أم المضاف إليه بالأداة، فأيها كان المسند، تعين به الجملة.

ولقد أعطى النّحاة المحدثون معايير مختلفة في تصنيف الجمل ونذكر منها ما ورد في كتاب نظام الجملة في شعر المعلقات:

المعيار الأول: البساطة والتركيب، ويدخل فيه:

الجملة البسيطة، وهي نوعان:

مجردة، أو أساسية: وهي التي لا يضاف إلى ركني الإسناد فيها عنصر لغوي آخر.

موسعة: وهي التي يضاف إلى ركنيها الأساسين عنصر أو أكثر يؤثر، في مضمونها أو يوسّع أحد عناصرها.

الجملة المركبة: وتركيبها نوعان: تركيب إفراد، وتركيب تعدد، والأول بين جملتين اثنتين إحداهما مرتبطة بالأخرى أو متفرعة منها، والآخر بين أكثر من جملتين عن طريق الربط أو التفريع أوهما معا[79].

المعيار الثاني: التمام النّحوي والنّقص ويشمل:

الجملة التامة: وهي التي يذكر فيها ركنا الإسناد معا.

الجملة الناقصة: وهي التي يحذف فيها أحد ركني الإسناد بقرينة، أو يستتر.

والجملتان التّامة والنّاقصة قد تكون كل منهما بسيطة أو مركبة، والجملتان البسيطة والمركبة قد تكون كل منهما تامة أو ناقصة.

المعيار الثالث: الاستقلال وعدم الاستقلال، ويدخل فيه:

الجملة الأصلية: وهي التي تستقل بذاتها، وتستغني عن غيرها.

الجملة الفرعية: وهي التي لا تقوم برأسها، بل تعتمد على غيرها.

المعيار الرابع: التركيب الداخلي للجملة، ويشمل:

الجملة الاسمية: وهي لا يكون المسند فيها فعلا ولا جملة.

الجملة الفعلية: وهي التي يكون المسند فيها فعلا لا جملة.

الجملة الوصفية: وهي التي يكون المسند فيها وصفا عاملا.

الجملة الجملية: وهي التي يكون المسند فيها جملة اسمية أو فعلية أو وصفية مرتبطة بالمسند إليه برابط.

المعيار الخامس: الترتيب وإعادة الترتيب ويشمل:

الجملة ذات الترتيب المعتاد: وهي التي يتقدم المسند فيها الجملة الفعلية والوصفية، ويتقدم المسند إليه فيها الجملة الاسمية والجملية.[80]

الجملة التي أعيد ترتيبها: وهي الجملة التي قدم فيها بعض العناصر عن موقعه المعتاد أو الآخر.

المعيار السّادس: الدّلالة العامّة للجملة، ويدخل فيه:

الجملة الخبرية، وتشمل: الجملة المثبتة الجملة المنفية الجملة المؤكدة.

الجملة الإنشائية وتشمل:

الجملة الطلبية: أمر، نهي، استفهام، عرض، تحضيض.

الجملة الانفعالية: تمن، ترج، قسم، تعجب، مدح أو ذم، ندبة أو استغاثة.

المعيار السابع: نوع العلاقة بين الحدث والمحدث (في الجملة الفعلية خاصة)، ويدخل فيه:

الجملة ذات المبني للمعلوم.

الجملة ذات الفعل المبني للمجهول أو المطاوع الذي يقوم بوظيفته.

المعيار الثامن: الأساس وما تحول عنه، ويشمل:

الجملة الأساسية (النووية): ويشترط فيها أن تكون بسيطة، بسيطة، تامة، خبرية، فعلها مبني للمعلوم (إن كانت فعلية)، مثبتة[81].

الجملة المحولة: وهي التي لا يتحقّق فيها شرط أو أكثر من الشروط السّابقة كأن تكون مركبة، أو ناقصة، أو إنشائية، أو فعلها مبني للمجهول، أو منفية.

ونلاحظ في جانب آخر مصطلح التّركيب النّحوي (الجملة الفعلية) عند مازن الوعر الذي يفضي مفهومه إلى أربعة أنواع، وذلك حسب التّصنيف اللّساني للنّحويين العرب القدامى، فمنه التركيب الاسمي، والتركيب الفعلي، والتركيب الشرطي، والتركيب الظرفي[82]، والذي يهمُّنا هنا هو التّركيب الفعلي، ونعني به الجملة الفعلية؛ ولكنّه يضيف أن الرّكن التركيبي (م) يمكن أن يكون أشياء أخرى غير الفعل، إنّه يمكن أن يكون اسم فاعل وهو يتمتّع بالوظيفة نفسِها التي يتمتع بها الفعل، وهكذا فإنَّ أيَّ ركن تركيبي قادر على العمل على العناصر اللّغوية يمكن أن يكون مسندا بغضّ النّظر عن طبيعة ذلك الرّكن التركيبي، ويمكن أن نبيِّن هذه الحقيقة في الأمثلة التالية:

م	م إ
ضارب(اسم فاعل)	هو عمراً
م	م إ
رحل (فعل صحيح)	زيد
م إ	م
زيد	كان (فعل ناقص) شجاعاً

ولاحَظَ هنا أنّ الفعل الناقص (كان) يمكن أن يتصدّر التركيب ومع ذلك فإنَّ التركيب صحيح نحويا[83]، بمعنى أنّ هذا التقسيم قد بني على أساس إسنادي معتمدا في ذلك تصنيف القدامى، حيث يطرح إشكالية عمل الوحدات اللغوية التي تعمل كما تعمل الأفعال، غير أنه قد أغفل البعد الدلالي، فالتركيب يجب أن يدرس دون إغفال المعنى، وهذا ما نجده عند عبد القاهر الجرجاني الذي دعا إلى دراسة النظم وإيضاح المعاني الوظيفية للتركيب.

إذا حاول المرء أن يجد تعريفا أو تقسيما ملزما للجملة شقّ عليه الأمر، ذلك أنّ حدود الجملة تختلف باختلاف المدارس اللّسانية، فضلا عمّا ينجم عن طبيعة التركيب، فالجملة عبارة عن تركيب معقد متعدد المستويات وبالإمكان دراسته من مواقع متباينة، ومنظورات مختلفة.

الهوامش:

(1) الجوهري، "**الصحاح**"، ت:أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1990م، 139/1؛ وينظر الزبيدي، "**تاج العروس من جواهر القاموس**"، ت: علي شتيري، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 1994م، 36/2.

(2) ابن منظور، "**لسان العرب**"، دار صادر للطباعة و النشر، بيروت، ط1، 1995م، مادة(ر ك ب).

(3) نفسه مادة (ر ك ب).

(4)المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ت:عبد الوهاب السيد عوض الله و آخرين، مطابع الأغست- شركة الإعلانات الشرقية، 1985م، 381/1.

(5)ماريو باي، "**أسس علم اللغة**"، ترجمة:أحمد مختار عمر، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983، ص20.

(6) George Mounin, Dictionnaire de linguistique, Quadrige, Paris, 4éme edition

(7)إبراهيم السّامرائي، "**فقه اللغة المقارن**"، دار العلم للملايين، بيروت، ط4،1987م، ص46.

(8) عبد الله بن أحمد الفاكهي النحويّ المكي، "**شرح كتاب الحدود في النحو**"، تح: أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة ط2، 1993م ص76.

(8) الجرجاني الحنفي- محمد بن علي الحسيني(816هـ) ؛ "**التعريفات**"، تحقيق: نصر الدِّين التونسي، دار القدس القاهرة، ط1، 2007م، ص98.

(8) الجرجاني الحنفي- محمد بن علي الحسيني(816هـ) ؛ "**التعريفات**"، تحقيق: نصر الدِّين التونسي، دار القدس القاهرة، ط1، 2007م، ص98.

(9) الجرجاني الحنفي- محمد بن علي الحسيني(816هـ) ؛ "**التعريفات**"، تحقيق: نصر الدِّين التونسي، دار القدس القاهرة، ط1، 2007م، ص98.

(10) محمود العالم المنزلي، "**أنوار الربيع في الصرف و النحو و المعاني و البيان البديع**"، مطبعة التقدم العلمية، مصر، ط1، 1322هـ ص59.

(11) ينظر: أندري مارتني، "**مبادىء في اللسانيات العامة**"، ترجمة: زبير سعدي، سلسلة العلم و المعرفة، دار الآفاق، الآبيار، الجزائر، د.ت، ص30.

(12) ابن جني، "**الخصائص**"، : ت، محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة و النشر، بيروت- لبنان، ط2، د.ت 8/1.

(13) أندري مارتني، "**وظيفة الألسن و ديناميتها**"، ترجمة: نادر سراج، دار المتخب العربي للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت – لبنان، ط1، 1996م، ص222- 223.

(14) دي سوسير، "**محاضرات في الألسنية العامة**"، ترجمة يوسف غازي و مجيد النصر، منشورات المؤسسة الجزائرية للطبع، د.ت، ص149.

(15) لم يقدم المنزلي تعريفا لأنواع التراكيب الأخرى بإستثناء التركيب الإسنادي، اكتفى بضرب الأمثلة عنها. محمود العالم المنزلى، **"أنوار الربيع في الصرف و النحو و المعاني و البيان ن البديع"**، ص59.

(16) محمد حماسة عبد الطيف؛ **" النّحو والدلالة – مدخل لدراسة المعنى النّحوي –الدّلالي"**، دار غريب، القاهرة، د.ط، 2006م، ص95- 96

(17) ابن جني؛ **" الخصائص"**، 98/3- 99.

(18) Noam Chomsky. Structure Syntaxique; traduit par Michel Braudeau ;edition du Seuil. 1969. p15

(19) ينظر، محمود جاد الرب، **"بين الأسلوبية الحديثة و البلاغة العربية"**، ص82.

(20) Jean Dubois , **Dictionnaire de linguistique**, Librairie La rousse Imprimerie Berger-Levrault Nancy , p 480

(21) ماريو باي، **" أسس علم اللغة"**، ص21.

(22) تمام حسان، **"البيان في روائع القرآن "**، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط1993،1م، ص56.

(23) خولة طالب الإبراهيمي، **"مبادىء في اللسانيات"**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000م، ص101.

(24)محمـــود أحمـــد نحلـــة، **" نظـــام الجملـــة في شـــعر المعلقـــات "**، دار المعرفـــة الجامعيـــة، الاسكندرية، د.ط، 1991م. ص12.

(25) الخصائص 17/1.

(26) ابن يعيش؛ **"شرح المفصل"**، 18/1.

(27) الخصائص؛ 18/1.

❖ أردت أن أتقيد بالمصطلحات الثلاث وأتناولها بالشرح وأعرض أقوال العلماء فيها غير أني و في خضم البحث واجهت بعض المصطلحات، لم أرد أن أمر عليها دون الإشارة إليها، فالكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد؛ واللفظ هوالصـــوت المشتمل على بعض الحروف سواء دل على معنى أو لم يدل، ينظر: شرح ابن عقيل" 1/14-15-17؛ الكَلِم هو اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، ينظر: سيبويه" 2/1.

(28) محمد غيتري؛ **" التركيب الفعلي العربي- دراسة لسانية، حاسوبية "**،أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 1998م، ص42.

(29) النور: 45

(30) الأنعام: 102

(31) ابن فارس- أحمد بن زكريا بن حبيب الرازي - ؛ **" الصاحبي في فقه اللغة "**، تحقيق: مصطفى لبشويمي، مؤسسة أيدران للطباعة و النشر، بيروت، 1963م، ص160.

(32) نفسه، ص 159.

(33) محمد حماسة؛**" العلامة الإعرابية في الجملة"**،ص20.

(34) الجرجاني- عبد القاهر- **؛" الجمل"** تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1972م، ص40.

(35) محمد حماسة عبد اللطيف، **" بناء الجملة العربية "**، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، د.ط، 2003م ص21.يذكر حماسة " تبين لي أن الأستاذ عبد السلام هارون قد وضع في فهارس

الكتاب:297/5 تحت مسائل النحو و الصرف عنوانا جانبيا (الجمل) وهذا باعتبار ما يؤدي إليه معنى كلام سيبويه لا لفظه ".

(36) ابن جني **"الخصائص"**، 18/1- 19.

(37) أبو البقاء العكبري؛ **" مسائل خلافية في النحو"**، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشروق العربي، بيروت، ط1 1992م، 35/1.

(38) الرازي **التفسير الكبير** 17/1.

(39) نوار عبيدي ؛ **" التركيب في المثل العربي القديم دراسة نحوية للجملة الاسمية"**، ط1 2005م، ص32-33.

(40) المبرد - أبي العباس محمد بن يزيد-؛ **" المقتضب"**،تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 8/1

(41) تمام حسان ؛ **" اللغة بين المعيارية و الوصفية"**،ص159.

(42) الأستربادي- رضي الدين- ؛ **"شرح كافية ابن الحاجب"**، دار الكتب العلمية، بيروت،د.ط، 1995م، ص8.

(43) المغني 5/2.

(44) نفسه.

(45) السيوطي- جلال الدين- ؛ **" همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"**، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، ط1، 1998م، 49/1- 50.

(46) موسى بن مصطفى العبيدان؛ **" دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين"**، ص45.

(47) محمد حميدة ؛**"نظام الارتباط والربط"**،الشركة المصرية العالمية للنشر،ط1997،1م، ص3.

(48) محمد حماسة عبد اللطيف ؛ **" العلامة الإعرابية"**، ص23.

(49) نفسه،ص40.

(50) إبراهيم مصطفى؛ **" إحياء النحو"**، مطبعة لجنة التأليف و النشر، القاهرة،ط2، 1992م،ص2.

(51) تمام حسان، **"اللغة العربية معناها و مبناها"**، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ط، 2001م، ص 194.

(52) عبد السلام المسدي، **"اللسانيات و أسسها المعرفية "**، الدار التونسية للنشر، تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر، 1986م ص6.

(53) إبراهيم أنيس، **"من أسرار اللغة"**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط2، 1978م ص276- 277.

(54) مهدي المخزومي، **"في النّحو العربي نقد و توجيه"**، دار الرائد العربي،بيروت،لبنان، ط2، 1987م ص31.

(55) مهدي المخزومي ، **" في النحو العربي نقد و توجيه "**، ص31.

(56) عباس حسن، **" النحو الوافي "**، دار المعارف، القاهرة، ط1986،8م، 1\15.

(57)L Bloomfield, **language** , p 170.

(58)Larousse, librairie larousse,Canada,1980, p877.

(59) براجستراسر؛ **" التطور النحوي للغة العربية"**، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة2ط ،ص125.

(60) نفسه ص125.

(61)العامة اللسانيات في محاضرات،ص28.

(62)Chomsky ,p15

(63)Chomsky ,p15

(64)Chomsky ,p15

(65)ينظر نوم تشومسكي، ترجمة حاتم الزغل، **"النظرة التحويلية للتركيب اللغوي"**، مجلة الحياة الثقافية تونس، عدد 1986،40م،تونس، ص207.

(66)محمود أحمد نحلة، **" نظام الجملة في المعلقات"**، ص15.

(67)Georges Mounin, **Clefs pour linguistique**, Edition Seghers Etienne France, 1973.

(68)- تمام حسان ؛ **" اللغة بين المعيارية و الوصفية"**، ص2.

(69) سيبويه، **"الكتاب"**، ت.عبد سلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، د.ت، 8/1.

(70) الزمخشري أبي القاسم، **المفصل في صنعة الإعراب** ت على بوملحم،دار ومكتبة الهلال، بيروت،ط1، 2003م، ص44.

(71)ابن هشام، **"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"**، دار الفكر للطباعة و النشر، دمشق، د.ط، د.ت، 43/2.

(72)السيوطي، **"همع الهوامع "** 40/1.

(73)ابن هشام، **"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"**، 35/1.

(74) النساء الآية 83.

(75) محمد حماس عبد اللطيف، **"العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث "**، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط،د.ت،ص95- 96.

(76) سورة هود، الآية 98 .

(77)عبد اللطيف حماسة، **" العلامة الإعرابية"**، ص110.

(78)مهدي المخزومي، **"في النحو العربي نقد و توجيه"**، ص41- 42.

(79) محمود أحمد نحلة، **" نظام الجملة في المعلقات"**، ص15.

(80) نفسه، ص 15.

(81) نفسه، ص 17.

(82) مازن الوعر، **" نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية"**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1987م، ص27.

(83) نفسه، ص30.